كيف ينبغي أن تكون العلاقات الاقتصادية لتحقيق تعاون عالمي

طالما عنى أقطاب السياسة والاقتصاد فى جميع بلدان العالم المتمدين بمسألة تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية . وكثيراً ما سمعناهم ينادون بلسان بلادهم بضرورة حل هـذه المسألة ، وشهدنا محاولاتهم وضع المبادئ التى تكفل التعاون المجدى بين الأمم فى هذه الناحية .

ومن هذه المبادئ ما سجل عقب انتهاء الحرب العالمية الماضية فى وثائق رسمية ، ولـكن ذلك لم ينته بها إلى نتيجة ، ثم اندلعت نار الحرب الحاضرة فلم يبق منـذ نشوبها زعيم سـياسى ولا قائد من قادة الشعوب فى القارات الخمس ، من أى لون ومن أى فريق كان ، دون أن يعلن على رءوس الأشهاد اعتناقه تلك المبادئ ، ويشيد بما يعود من وراء اتباعها من الخير العميم على جميع الأقطار .

غير أن هناك بين وضع المبادىء وتطبيقها طائفة من الحقائق ، منها ما يقع تحت سلطان السـياسة ومنهـا ما يتصل بالبيئة الاجتماعيـة . ومنهـا ما هو خاضع للسنن الاقتصادية ، وهى لا تستقر على حال لأنها تابعـة لظروف الزمان والمـكان . وهـذه الحقـائق — لا القواعد والمبـادئ الموضوعة — هى التى يجب أن تـكيف التنظيم المقصود إذا ما أريد الوصول إلى الغاية المنشودة .

لقـد كنت أود وأنا أتحدث إليكم فى هـذا الموضوع أن لا يتعدى حديثى حدود الناحية التى تتبعت شؤونها عن كثب . ولها فى نفسى مكانة خاصة ، وأعنى بها الناحية الصناعية التى ما برحت أحوطها بعنايتى وأقف عليها أخص جهودى منذ ثلاثين سنة

حديث لحضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشـا ألقاه بقاعة يورت التـذكارية فى الساعة السادسة من مساء يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بمناسبة افتتاح فصل المحاضرات الأول لقسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية .

لولا أن المبادئ التى يجب أن تهيمن على العلاقات الاقتصادية العالمية هى عين المبادئ التى تنطبق على جميع نواحى النشاط الإنسانى .

وفى مقدمة هذه المبادئ مبدأ التضامن والإخاء البشرى وهو المبدأ الذى أجمعت الأديان السماوية على تلقينه ، وكان شعار جميع الثورات الاجتماعية وهدفها . ولكنه للأسف الشديد لم يخرج فى كثير من الأحوال عن حيز الآمال ولا أقول الأوهام .

فهناك نزعات جنسية ودينية لا تزال عالقة بالأذهان فى بلدان كثيرة . ومن شأن هذه النزعات أن تفرق بين الجماعات وتبذر بينهم بذور التقاطع والشقاق . ومع ذلك لم يقتصر الأمر على مجرد وجود هذه النزعات بل منها ما اندمج فى صلب تشريع تلك البلدان .

وهـــذه الأوهام والنزعات التى يرجع إليها الشىء الكثير من المتاعب هى التى يجب على القادة والسياسيين أن يعملوا على استئصال شأفتها إذا ما أريد تحقيق الغاية التى يصبون إليها ، وهى إقامة نظام جديد فى العالم يكون أقرب إلى الوفاء بالمطالب الإنسانية .

يتعين عليهم ذلك فقد حان الوقت الذى يجب أن يعلم فيه الناس أن ليس ثمة أجناس منحطة وأجناس راقية ، بل كل ما فى الأمر أن هناك جماعات لم تساعدها ظروفها الخاصة أو ظروف الأمكنة التى تقطنها ، تتطلع جميعاً إلى ما يصلح حالها وإنها جميعاً على حق فى المطالبة بهذا الإصلاح .

• • •

أما المبدأ الأساسى الثانى فهو مبدأ الحرية ، وأقصد بها الحرية بأتم معانيها وفى جميع أوضاعها وإن دعت الحاجة إلى مراقبتها وتنظيمها فى اتجاهها الصحيح . واعتقادى أن هذا المبدأ هو النبراس الذى يجب أن يستضاء بنوره فى وضع بقية المبادىء وأن يطبع بطابعه جميع وجوه النشاط وعوامله وفى مقدمتها العامل الإنسانى .

نعم يجب أن يكون فى استطاعة كل إنسان أن يوجه نشاطه إلى حيث يستطيع الاستفادة منه على الوجه الذى يعود عليه وعلى المجتمع بأعظم قسط من الخير .

أما ما نراه فى أيامنا هـذه من قواعد صلبة ونظم جافة تحد من حرية الناس فى الارتحال من بلد إلى آخر سواء للإقامة الدائمة أو المؤقتة ، وتقضى بالتثقيل على الراغبين فى الهجرة بأسئلة لا حد لها ، وبالتدخل فى شئونهم الخاصـة ، وتعطيل مصالحهم بإجراءات لا نهاية لها ، فيفضل زيد على عمرو ، ويسمح للأول بدخول البلد الذى يؤمه ، ويحال بين الثانى ونيل بغيته ، فليس من وراء كل ذلك إلا عرقلة مجرى العلاقات الاقتصادية ، والحيلولة دون الاستفادة على الوجه الأتم بالعنصر البشرى الذى هو أهم عناصر الإنتاج قيمة وأعظمها شأناً ، وسيظل كذلك مهما بلغ من تقدم المخترعات الآلية وغيرها .

وليس معنى ذلك فتح الباب على مصراعيه لـكل وارد دون احتياط أو ضمان . ولـكن هناك فرقاً شاسعاً بين إطلاق العنان لحرية الهجرة دون مراعاة لما يعترض هذه الحرية من اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية وصحية وما إليها . وبين النظم التى تخضع السماح لشخص ما بدخول بلد ما لاعتبارات تتصل بجنسه ودينه وثروته وماضيه الأدبى والصحى والسياسى .

إن من الواجب أن يسهل على أفراد الطبقات العاملة ورجال الأعمـال دخول بلاد غير بلادهم والخروج منها ، وأن تفتح الأبواب للمشروعات التى يرجى منها منفعة للبلاد التى يريد أصحاب هذه المشروعات أن يأووا إليها . على أن يشترط عليهم بطبيعة الحال أن يحترموا عاداتها وقوانينها وأن يرعوا حق الضيافة .

ولقد كانت هذه المسألة موضع مناقشات طويلة وقرارات طنانة اتخذتها عصبة الأمم أملا فى التوصـل إلى خفض الحوائل التى أقيمت فى وجوه الناس فى أوائل القرن الحاضر ، فحالت دون حريتهم فى التنقل . غير أن تلك المناقشات والقرارات كانت من التفاهة بحيث لا يعتد بها ، ويرجع ذلك إلى انعدام الشعور بالأمن بين الأمم وارتياب كل واحدة منها فى نيات جاراتها .

. . .

هذا فيما يتعلق بالأشخاص ، ثم إن هناك رءوس الأموال فهذه أيضاً يجب تحريرها من الأغلال التى تجعل تداولها غاية فى الصعوبة إن لم تحل دونه إطلاقاً .

فكما أن كل إنسان يجب أن يتاح له الانتقال إلى حيث تستطاع الاستفادة من خدماته على وجه أوفى ، كذلك يجب أن يكون فى الإمكان نقل ثمرة جده واجتهاده إلى حيث تكون الحاجة إليها أعظم ، لأنهما متلازمان إذا حبس أحدهما جمد الآخر . وما أكثر البلدان التى لا يستطيع الإنسان أن يخرج منها المال الذى اكتسبه بكده وعمله إذا أراد الانتقال إلى بلاد أخرى ، وعندئذ قد يجد نفسه أمام شيئين لا ثالث لهما ، فإما أن يبقى حيث هو ولو اضطر إلى أن يقضى بقية حياته متعطلا ، وإما أن يتنزل عن التمتع المشروع بثمرة عمله .

على أن صعوبة تداول الأشخاص والأموال لا ترجع إلى القيود التشريعية وحدها بل إن لمسألة النقود دخلا كبيراً فى هـذه الصعوبة ، وما دامت الفكرة قد اتجهت إلى إنشاء اتحاد أو اتحادات للأمم الأوروبية أو غير الأوروبية ، فلعل من الواجب أيضاً أن يفكر فى توحيد العملات والصرف . وناهيك ما يضطر المسافر إلى الحصول عليه ثم استبداله من صنوف العملات الأجنبية التى يحتاج إلى الإنفاق منها فى أثناء طريقه براً من مصر إلى لندن مثلا .

• • •

وإلى جانب حرية تداول الأشخاص ورءوس الأموال يجب العمل على تسهيل تداول الأفكار إذ ليس ثمة من يستطيع أن يقول إن التقدم الرائع فى وسائل النقل التلغرافى والأثيرى والجوى والبرى والبحرى يستغل اليوم إلى أقصى حدود الاستغلال وفى أتم حرية . فهناك عقبات يطلق عليها اسم الرقابة تحول دون الاتصال الفكرى بين الأمم .

وإن كنت أتكلم على حرية وسائل النقل فإنما أقصد الأوقات العادية طبعاً — أى أوقات السلم — لا هـذه الفترة المتسعة التى أصبح فيها تقدم تلك الوسائط فى حكم العدم فى بعض نواحيه . وحسبنا أن الرسالة التى يبعثها أحد التجار تستغرق قبل أن تصل إلى يد عميله وقتاً أطول مما كانت تستغرقه فى العصور الغابرة ، أيام كان يستعان على نقل البريد بالعربات التى تجرها الخيل .

• • •

والآن أنتقل إلى مسألتين دقيقتين لا يتسع المقام للافاضة فيهما وتوفيتهما حقهما من البحث فلا أتكلم عنهما إلا لماماً ، وهما مسألة توزيع المواد الأولية ومسألة تبادل المنتجات الصناعية والزراعية وغيرها بين الآهلين .

أما أولاهما ، وهى مسألة التموين بالمواد الأولية ، فطالما كانت الشغل الشاغل لكثير من الكتاب ، بل لقد سالت فى سبيل حلها الدماء . فكم من حرب استعمارية وغير استعمارية أثارت ، وكم من خلاف قام بسببها بين الدول عن رغبة أو ضرورة تدفعها إلى السعى للاستيلاء على مصادر تلك المواد .

ومما يدل على أن الأمم لا تتمتع جميعها بكامل حريتها فى ارتياد تلك المصادر ، أن هذه المسألة قد جعلت فى عداد المسائل التى سوف تتناولها التسوية النهائية عند انتهاء الحرب .

نعم إن لكل إنسان من حيث المبدأ أن يبتاع ما يحتاج إليه من المواد الأولية ، بمعنى أن أسواق هذه المواد طليقة يؤمها من يشاء إذا ما استثنينا أصنافاً لا يسمح بإخراجها ، وأخرى تشدد الحكومات فى مراقبة الاتجار بها ، بالنظر إلى قلة مايوجد منها فى أيدى الحكومات التى تمتلكها .

غير أن الأمر يصبح على خلاف ذلك فى بعض الحالات ، متى عمدت الحكومة التى تسيطر على مصدر التموين إلى إقامة العقبات فى سبيل الوصول إليه ، أو جعلت الوصول إليه كبير النفقة لغير أبناء بلادها باتخاذها شتى التدابير المتعبة كالحد من وسائل النقل ، أو زيادة أجوره أو حظر الاستغلال ، أو الحد منه ، أو منح الإعانات ، أو احتكار الاستغلال والبيع أو ماشاكل ذلك .

إنه لا ينكر طبعاً على الدول التى تنتج بلادها مواد أولية معينة أن تحتفظ لنفسها ببعض الحق فى استعمال هذه المواد فى أغراضها الخاصة وفرض ضريبة جمركية على ما يصدرمنها . أما أن تلجأ تلك الدول ، ولا سيما الدول التى تسيطرعلى امبراطوريات شاسعة الأرجاء مترامية الأطراف ، أو التى تكون الطبيعة قد هيأت لها احتكار بعض المواد أو ما يقرب من الاحتكار ، أقول أما أن تلجأ هذه الدول إلى الحد من عرض تلك المواد فى الأسواق فهذا ما لا أظن فى الاستطاعة نعته بالتعاون العالمى ، بل هو إلى حد ما لا يتفق مع ما تريده الحكمة الإلهية من أن يكون لكل إنسان

حق التمتع بنصيب من جميع الخيرات التى حبتها الأرض ، والتى شاءت أن يكون توزيعها على وجه يربط القارات والبلدان بعضها بالبعض فلا يستغنى أحدها عن الآخر .

وللوصول إلى تحديد العرض تسلك تلك الدول سبلا عدة ، فهى تصل إلى عرضها مباشرة بواسطة تحديد الانتاج فى منجم أو إقليم من الأرض ، أو عن طريق الاختزان ، أو إعدام المنتج أو توسيع نطاق المعدات القومية على وجه يمكنها من أن تحول فى داخل بلادها جميع المقادير المنتجة من إحدى المواد أو الشطر الأكبر منها ، فترغم البلدان الأجنبية على مشترى منتجاتها التامة الصنع بالأثمان التى تفرضها . كذلك تلجأ تلك الدول فى سبيل الوصول إلى غايتها إلى تنظيم وسائل النقل على النحو الذى تستطيع به توجيه الإنتاج جميعه شطر بلد واحد . وإلى رفع أسعار البيع للبلدان الأجنبية وما شاكل ذلك . ومن شأن هذه الوسائل جميعها أن تقلل مباشرة فى العرض فى الأسواق الأخرى بسبب ما تحدثه من قلة السلعة فيها ، كما أنها تؤدى من طريق غير مباشر إلى ارتفاع غير طبيعى فى الأسعار لا تخفى نتائجه الضارة .

ولا شك أن للجرى على مثل هذه السياسة آثاراً خطيرة ، ولا سيما فيما يتعلق بطائفة من المنتجات كالمطاط والنترات والبن والنحاس وكثير غيرها مما ينحصر إنتاجه فى إقليم واحد أو إقليمين من التى حبتها الطبيعة بخير حرمت غيرها إياه .

ولقد انتهى اتباع هذه السياسة إلى تصرفات أدهشت ذوى العقول الراجحة وأثارت حنق جماهير الناس ، فمن ذلك ما شهدناه من اتلاف مقادير هائلة من البن فى البرازيل ومن رواسب الكر (Mélasse) فى جاوة بل وفى مصر أيضاً ، ومن النبيذ فى فرنسا حتى ومن القمح فى بعض الأقاليم وهلم جرا .

فأمثال هذه الأعمال وأمثال هذه السياسة يجب العمل على القضاء عليها لأنها مما يحط من قدر الانسان وكرامته بل هى من الأسباب الأساسية للحرب التى تعانى الانسانية شرورها .

وقد أرادوا أن يبرروا بعض هذه التدابير فزعموا أن البلدان التى اتخذتها اضطرت إليها اضطراراً بسبب زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك العالمى ، مع أن هذه الزيادة ليست حقيقية بصفة عامة فيما يتعلق بالمنتجات التى هى فى المرتبة الأولى من

الضرورة ولا فيما يتعلق بالمواد الأوليـة الأساسية . وكل ما فى الأمر هو أن هنـاك على الدوام قلة استهلاك فى بعض البلدان والأقاليم يرجع سببها إلى سوء توزيع الدخل القومى والعالمى مما يجب إصلاحه .

ولا أدل على ذلك من أن مسألة إصلاح هذا التوزيع ما برحت تعالج منذ نصف قرن ، وأنها أصبحت منذ نشوب الحرب الحاضرة فى مقدمة ما يشغل أفكار الساسة . وقد قطعوا شوطاً بعيداً فى سبيل معالجتها ، وخصوصاً عن طريق فرض الضرائب ذات التدرج التصاعدى وسن التشريع الاجتماعى . غير أنه لا يزال هنـاك الشىء الكثير مما يجب عمله وسوف يعمل رغماً من كل مقاومة واعتراض ، نعم لقد عقدوا العزائم على سبق الحوادث والسير فى هـذا السبيل فى تؤدة وانتظام حتى لا تدهمهم الحوادث يوماً من الأيام فيضطروا تحت ضغطها إلى أن يهرولوا فى هـذا العمل على غير هدى .

أما المسألة الثانية الهامة وهى أشـد تعقداً من الأولى فمسألة تبادل المنتجات المصنوعة بين الأمم .

وتتصل هـذه المسألة اتصالا وثيقاً بحرية التبادل التجارى والحمـاية الجمركية والاقتصاد الموجه أى ما يسمونه (Economie dirigée) والاقتصاد المرسوم وهو الذى يطلقون عليه إسم (Plasisme) وغير ذلك من النظم النظرية التى يدل على صـعوبة تحقيقها ما أدلى به فحول علماء الاقتصاد فى جميع الأقطار من آراء متضاربة لا سبيل إلى التوفيق بينها .

كذلك تتصل هذه المسألة بشؤون المالية العامة لأن خزانة الدولة فى كثير من البلدان تستمد شطراً كبيراً من غذائها مما يجبى فى هذه البلدان من ضرائب جمركية .

والحق أنى ، إذا ما سئلت عن رأيى ، لست ممن يميلون إلى انتحال المبادىء التعميمية المطلقة أو يعتقدون فائدة فرضها . بل إنى ممن يثقون بفائدة العهود الدولية وهى عهود يمكن تسهيل الوصول بها إلى الغرض المقصود بما تقفه الأمم الصناعية الكبرى حيال إنقاذها من موقف تعززه بعقوبات اقتصادية دولية تفرض على الأمم الخارجة على تلك العهود لغير سبب وجيه .

أما العودة إلى حرية التبادل التجارى بين الأمم فهى اليوم أبعد عن حيز الاستطاعة منها فى أى وقت مضى بعد أن أخذت جميع الأمم التى لم يكن قوام اقتصادها صناعياً تنشىء فى بلادها فى خلال هذه الحروب طائفة من الصناعات التى لا يخشى عليها من الاندثار بعد الحرب . وليس من المعقول أن يطلب إلى هـذه الأمم أن تتخلى عن هذه الصناعات فيخلو الطريق لمصنوعات غيرها .

وعلى هـذا فإن كل ما يمكن تحقيقه هو الاتفاق على المضى شيئاً فشيئاً فى إلغاء الضرائب الجمركية الحمائية المفرط فيها وهى التى لا يختلف اثنان من أهل البصائر فيما تنطوى عليه من ضرر من الناحية القومية .

وإلى جانب ذلك يجب عقد اتفاقات دولية لمكافحة الإغراق (أى الدمينج) على مختلف صوره وأوضاعه ، وخصوصاً ما يتخذ منه أداة لحرب منافسة غير مشروعة يقصد بها القضاء على ما يقوم به المنافس من إنتاج عادى رابح .

وإلى جانب ذلك أيضاً يجب تحديد حصص جبرية للاستيراد والاصدار ، كما يجب وضع حد أدنى للأجور عامة فى كل بلد ، يراعى فيه بيئته الاقتصادية والاجتماعيـة ودخله القومى ، وتنظيم ارتباط المصالح الصناعية الكبرى بعضها بالبعض ، والعدول — بواسطة اتفاقات دولية — على الاستئثار باستغلال المخترعات والمبتكرات التى تهم العالم فى مجموعه ، إلى غير ذلك .

كذلك يجب أن يقوم كل بلد من البلدان — كما كان يفعل فى عهد المعاهـدات التجارية — بمجرد مطالبه ومستطاعاته ، فيعين الحد الأدنى لما يحتاج إليه والنواحى التى يمكنه أن يتساهل فيها لغيره ، والنواحى التى لا بد من أن يتساهل له الغير فيها .

وقد اطلعنا فى الصحف على ما يستفاد منه أن الحكومة المصرية قررت تأليف لجنة من كبار الموظفين عهدت إليها فى إجراء جرد من هذا النوع . غير أننا لم نجد فى مشروع الحكومة ما يحقق شرطين أساسيين لا بد منهما لنجاح هـذه اللجنة فى مهمتها ، وهما تقسيم العمل بين أعضائها والاستعانة بفريق من الفنيين المتخصصين بمثل هذا العمل .

على أن شئون الاقتصاد الحديث هى من التشعب بحيث لا تستطيع لجنة مهما بلغ

من دراية أعضائها بأن تعالج جميع ما سوف يعترض لها من معضلات ، ولو استطاعت ذلك لما انتهت منه فى الوقت الملائم .

وعلى هذا فإن الواجب أن يقسم العمل على عدة لجان فرعية وأن يستعان فيها بخبراء يدفع لهم أجر لكى يتفرغوا لعملهم فيها بإعداد المسائل التى يجب عرضها على كل واحدة من هذه اللجان الفرعية .

ثم تقدم كل لجنة منها تقريرها إلى اللجنة المركزية فتطرحه هذه على بساط البحث والنقاش فى اجتماعات عامة يحضرها الخبراء .

ومجمل القول أن مصر يجب عليها أن تتأهب للمستقبل من الآن لكى لا تؤخذ على غرة متى حان وقت التناقش فى بعض المسائل التى أوجزناها .

يجب علينا ذلك حرصاً على خير اقتصادنا القومى الذى هو الآن فى ابان نهضته ونموه . فقد قمنا بشق الأنفس منذ الحرب الماضية بتشييد صرح صناعى عاد علينا بفوائد لا تقع تحت حصر . وهذا الصرح الذى نعتز به ، ونحمد الله على وجوده بين ظهرانينا فى هذه المحنة القاسية ، يجب أن يصان من الأذى .

وقد أضفنا الشىء الكثير إلى هذا الصرح منذ سنة ١٩٣٩ فإن كنا لا نطمع فى بقاء كل ما أضفناه إليه متى وضعت الحرب أوزارها فإن القسم الأكبر منه يرجى له البقاء .

وربما دعت الضرورة فى سبيل الوئام بين الأمم إلى التضحية بشىء من مصالحنا الصغرى التى هى وليدة حاجات الحرب الوقتية ، ولكن يجب أن ندافع بكل ما أوتينا من قوة عما لا مندوحة لها من استيفائه للمحافظة على اتزان اقتصادنا ورفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة فى بلادنا .